

العراق دخلت المرجعية الدينية العليا في العراق أمس على خط أزمة «استفتاء كردستان»، داعية إلى الحفاظ «على وحدة العراق أرضاً وشعباً»

السيستاني يرفض «الاستفتاء»: خطوات التقسيم عواقبها خطيرة

ضرورة المحافظة على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وعملت ما في وسعها في سبيل نبذ الطائفية والعنصرية وتحقيق التساوي بين جميع العراقيين من مختلف المكونات، تدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالدستور العراقي نصاً وروحاً والاحتكام إليه بما يجري بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والرجوع إلى المحكمة الاتحادية والالتزام بقراراتها وأحكامها.

في اليوم الرابع بعد استفتاء انفصال إقليم كردستان، أعلن وكيل المرجعية الدينية في كربلاء، السيد أحمد الصافي، أنه «ما إن تجاوز الشعب العراقي الصابر المحتسب محنة الإرهاب الداعشي، أو كاد يتجاوزها بفضل تضحيات الرجال الأبطال في القوات المسلحة والقوى المساندة لهم، حتى أصبح للأسف الشديد في مواجهة محنة جديدة تتمثل بمحاولة تقسيم البلد واقتطاع شماله». وأعلن أن «المرجعية التي طالما أكدت على

كردستان إلى «الرجوع إلى المسار الدستوري لحل القضايا الخلافية»، محذراً من أن «القيام بخطوات التقسيم والانفصال، ومحاولة جعل ذلك أمراً واقعاً، سيؤديان إلى عواقب غير محمودة تمس المواطنين الكرد، وربما يؤدي إلى ما هو أخطر من ذلك». ورأى أن «ذلك سيفسح المجال لتدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في الشأن العراقي لتنفيذ أجندتها ومصالحها على حساب وطننا»، مشدداً في الوقت نفسه «على أهمية محافظة الحكومة والقوى السياسية على الحقوق الدستورية للكرد وعدم المساس بشيء منها».

وتابع قائلاً إن «التطورات السياسية الأخيرة لا يجوز أن تؤثر سلباً على العلاقة المتينة بين أبناء الوطن من العرب والتركمان والكرد وغيرهم، ويجب تجنب كل ما يمكن أن يسيء إلى اللحمة الوطنية».

من جهة أخرى، دخل أمس منع الرحلات الدولية الذي فرضته سلطات بغداد «من مطازي إقليم كردستان وإليهما» في السادسة مساءً حين التنفيذ لأجل غير مسمى، وفق ما أكد مصدر رسمي لوكالة «فرانس برس». واتخذت حكومة بغداد هذا التدبير بهدف إرغام سلطات الإقليم على الانصياع لطلبها إلغاء الاستفتاء على الاستقلال الذي جرى يوم الاثنين الماضي.

وفي السياق، اكتظ مطار أربيل والسليمانية بالمسافرين الأجانب أمس، قبل ساعات على سريان قرار تعليق الرحلات الدولية. وسعت وزارة النقل والمواصلات في حكومة الإقليم إلى «تفادي الحصار على

الإقليم»، فطلبت من السلطة المركزية في بغداد، في رسالة، «عقد اجتماع طارئ بين ممثلي سلطات الطيران المدني الاتحادية وممثلي المطارين في الوقت والمكان الذي ترونه مناسباً لغرض إيجاد تفاهم مشترك». إلا أن مسؤولاً عراقياً كبيراً صرح لـ «فرانس برس» بأنه «لا مفاوضات، رسمية أو سرية، مع المسؤولين الأكراد. ولن تجري أي مفاوضات قبل أن يعلنوا إلغاء نتائج الاستفتاء ويسلموا السلطة في نقاطهم الحدودية ومطاراتهم والمناطق المتنازع عليها إلى سلطات بغداد».

على المستوى الإقليمي، أعلن نائب رئيس الوزراء التركي، بكر بوزداغ، إبلاغ أنقرة «ممثل إدارة إقليم شمال العراق لديها بعدم العودة إلى تركيا»، مضيفاً أن بلاده «ناقشت كافة الخيارات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد الإقليم، وقررت متى ستنفذها وفقاً للأولويات وعندما

بحين وقتها». وكرر في الوقت نفسه أن «التطورات الأخيرة في شمال العراق تستهدف بشكل مباشر الأمن القومي التركي اليوم وفي المستقبل، إلى جانب استهدافه للأمن القومي العراقي والإيراني بنفس المستوى»، مشيراً إلى أن الاستفتاء «لم يحظ بدعم أي دولة في العالم، سوى إسرائيل».

أما في طهران، فقد رأى «خطيب صلاة الجمعة» محمد إمامي كاشاني أن «الذين وضعوا هذا المخطط مرتبطون بأميركا والكيان الصهيوني»، مضيفاً أن «على إخواننا الكرد أن يتحملوا مسؤولية جريمة تقسيم العراق أمام التاريخ وأمام أبنائهم، لأنهم سيقولون إن أبناءنا وأمهاتنا ارتكبوا جريمة بحق العراق».

على صعيد آخر، بدأت القوات العراقية هجوماً واسعاً لخرق خطوط دفاع تنظيم «داعش» في

تتواصل المناورات التركية لليوم الثاني عشر على التوالي، في جنوب شرق البلاد (الناضوك)



واشنطن: لا نعترف بالاستفتاء

لا تعترف بالاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان، مضيفاً أن بلاده تدعو إلى وقف تبادل الاتهامات والتهديدات بإجراءات متبادلة». وقال تيلرسون بوضوح إن «الولايات المتحدة لا تعترف بالاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان من جانب واحد يوم الإثنين»، مضيفاً أن «التصويت والنتائج يفتقدان الشرعية». وقال وزير الخارجية الأميركي: «سوف نواصل دعم عراق موحد واتحادي وديموقراطي ومزدهر»، داعياً في السياق إلى «الهدوء» ووقف تبادل الاتهامات والتهديدات بإجراءات متبادلة».

(رويترز)

أعلن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، مساء أمس، أن الولايات المتحدة



تونس

«مانيش مسامح» في وجه المنظومة القديمة: المجتمع المدني صام

تونس - لينا بنت مهني

النظر فيها»، ذلك أن إعادة النظر في قضية سبق الفصل فيها ليس شأناً معهوداً في تونس، وخاصة أن الأمر يتعلق بقضية فصل فيها ابتدائياً واستئنافياً وتعقيبياً وإعدام. وتتعلق هذه القضية بشاب يدعى ماهر المناعي، رُفعت حالته إلى الرأْي العام بعد كشفها من قبل دراسة أمنتها جمعية «معاً لمناهضة الإعدام» ونشرتها «دار سراس للنشر» بالفرنسية سنة 2013 وبالعربية سنة 2014، تحت عنوان: «أموات مع عقوبة الإعدام في تونس؟».

وماهر المناعي هو شاب من أسرة فقيرة ألقى عليه القبض في 6 كانون الأول/ديسمبر 2004، وبعد محاكمة تشوبها مخالفات واضحة كان دائماً يعلن براءته، ولكن دون جدوى... لم يعد ينتظر شيئاً من المجتمع أو من

به إلى مرتب الحكم الرئاسي الفردي وللتقليص من صلاحيات الهيئات الدستورية المستقلة. غير أن كل هذه السلبات لم تستطع حجب تصاعد وتائر المقاومة الاجتماعية المدنية بمختلف أوجهها وإفلاحها في إحراج السلطة ودفعها إلى القبول بتقديم تنازلات لها أهميتها.

وفي هذا الصدد، يعتبر المتابعون المهتمون بحقوق الإنسان عامة أن تونس حققت تقدماً له وزنه في مجال إنفاذ العدالة بإصدار وزير العدل قراره المؤرخ في 14 تموز/جويلية 2017 القاضي بـ«الإذن للسيد الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بصفافس بإحالة القضية الجنائية الاستئنافية عدد 1284 الصادر الحكم فيها بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2004 على محكمة الاستئناف بصفافس لإعادة

«الطخانة» (القوادون).

وفي غمرة الأحداث، تصاعدت وتائر مخالفة بعض بنود الدستور الجديد كاستمرار التعذيب وتواصل الإفلات من العقاب، وكالاتقائية في مكافحة الفساد، وكتأجيل الانتخابات البلدية لتعطيل البدء في سيرورة الحكم المحلي، وكتأجيل أصوات تنظر لجمعية مراجعة نظام الحكم للعودة



كل السلبات لم تستطع حجب تصاعد وتائر المقاومة الاجتماعية



«مانيش مسامح» (لا للمسامحة من دون المكاشفة والمحاسبة) في تنظيم أنفسهم بشكل أفقي، ومن دون الاستناد إلى بنية حركية أو حزبية، ونادوا بالتصدي لقانون المصالحة المغشوشة الذي بادر إليه رئيس الدولة نفسه.

نجحت «مانيش مسامح» في تحريك الشارع العريض ليس في العاصمة وحسب، بل حتى في مدن داخلية. كما نجحت «مانيش مسامح» في أن تحدث نقاشاً، بل صراعاً حتى داخل البرلمان كانت نتيجته أنه لم يتم تمرير القانون إلا بالحد الأدنى من الأصوات: أصوات المنضبطين الذين كان أمثالهم خلال زمن الكفاح من أجل الاستقلال يُنعتون بـ«بني نعم - نعم» («بني وي - وي») والذين أصبحت قائمة أسمائهم تتلى في الساحات موسومة بعبارة

شهدت تونس خلال الأسابيع الماضية أحداثاً تدل على وجود رغبة حيثية لدى الأطراف الماسكة بالسلطة في الانقلاب على سيرورة التحول الديموقراطي والعودة إلى المنظومة القديمة المبنية على الاستبداد والفساد. ولقد كان إصرار الغالبية القابضة على السلطة على تمرير قانون مشبوّه يشترع لمصالحة مغشوشة تبيض الإداريين الفاسدين حتى من دون محاسبتهم أو كشف مظاهر فسادهم وانعكاساتها، أهم أوجه هذه الأحداث. غير أن صفحة تونس لم تخل في الوقت نفسه من علامات إيجابية. لعل أبرزها إفلاح عدد من الشباب والشابات في إنكاء الغضب وروح المقاومة لدى التونسيين والتونسيات. ظهر ذلك لما أفلح شباب